تفعيل دور الخدمات الاجتماعية سبيل للتنمية المستدامة" دراسة تجارب بعض الدول

Activating the role of social services is a way of sustainable development " Study of the experiences of some countries

د.تيتام دليلة

جامعة البليدة 2

الملخص:

تسعى الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تسمح بتحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة.و في ضل العولمة و ما سمحت به من انتقال المعلومات و الثقافات لكنها تسببت في المقابل في زيادة تكاليف الأفراد مما يلزم الحكومات بضرورة توفير الرعاية لمحدودي الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية .

الكلمات الدالة:التنمية المستدامة،الخدمات الاجتماعية،العدالة الاجتماعية.

Résumer :

Les États cherchent à parvenir à un développement durable qui permettra la réalisation des besoins des générations actuelles sans compromettre la capacité des générations futures, Au cour de la mondialisation et ce qui a permis par la transmission d'informations et de cultures, mais elle a provoqué une augmentation des frais pour les individus, qui obligent les gouvernements a fournir la protection sociale pour les personnes à faible pour atteindre la justice sociale.

Mots clés : Le développement durable, services sociaux , égalité sociale

Abstract :

States seek to achieve sustainable development that allows for the needs of the present generations without compromising the ability of future generations. In the course of globalization and the transfer of information and cultures, it has resulted in increased personnel costs, which obliges governments to provide care for low-income people to achieve social justice. .

Key words: Sustainable development, social services, social equality.

المقدمة:

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ، لذلك اعتبرت

المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه .

كما عرف مفهوم التنمية تطورات فمن **التنمية الاقتصادية** وصولا إلى **تنمية العنصر البشري** ، بداية خلال الخمسينيات اهتمت بمسائل الرفاه الاجتماعي لتنتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم **التنمية التكاملية** وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وبين منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم **التنمية الشاملة** في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية ، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح **التنمية البشرية** وصولا إلى مصطلح **التنمية المستدامة** الذي تطور في الفكر التنموي.

في السنوات الأخيرة أخذت الكفة تميل إلى تعزيز التنمية من خلال تفعيل الخدمات الاجتماعية و تحقيق العدالة للأفراد من حيث الحق في التعليم،الصحة،المشاركة في الجمعيات،...من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية :

- هل تعزيز دور الخدمات الاجتماعية يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان ؟

أولاً /المفاهيم الأساسية :

1-ماهية التنمية المستدامة :

ابتداء من السبعينيات من القرن الماضي شهد مفهوم التنمية ثورة فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي ، فقد ثم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية أهمها ما اصطلح على تسميته **بالتنمية المستدامة** .[1].

وتعرف أنها: ً تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستقرار والتواصل ، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنمية التي درج العلماء على إبرازها ، مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية ، أو الصناعية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة ، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، فهي تنمية تأخذ ينظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية ً .[2]

كما يندرج تحت مختلف مفاهيم التنمية المستدامة عدد من القضايا الهامة أهمها[3]:

- ✓ أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها؛

---

[1]العايب عبد الرحمن ، **"التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ً ، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2011/2010 ، ص 3 .

[2]نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، **" التنمية المستدامة في المنطقة العربية : الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية** ً ، مجلة الشؤون العربية ، دولة الكويت ، العدد 125 ، سنة 2006 ، ص 104 .

[3]العايب عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

- ✓ أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها عندما لا تراعى مستويات الاستهلاك على المدى البعيد ؛
- ✓ أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ،ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي تتخطى حدود الممكن بيئيا .

2-الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة :

تكمن أبعاد التنمية أساسًا بثلاثة عناصر مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم :بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد . و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 01 : ً الأبعاد الأساسية التنمية المستدامةً

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الأساسي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاجتماعية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجي
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر:عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط ، ً**إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة** ً ، دراسات ، مجلة علمية محكمة تصدر من عماده البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، المجلد 35 ، العدد 1 ، جانفي (كانون الثاني) 2008 ، ص 177 .

ويمكن تلخيص النظام المستدام حسب الأبعاد الثلاثة كما يلي: [4]

- **اقتصاديا :** النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام ، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية ؛
- **بيئيا :** النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة والغير المتجددة ؛
- **اجتماعيا :** يسمح النظام المستدام اجتماعيا في تحقيق العدالة و في توزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة والمشاركة الشعبية .

[4]باتز محمد علي وردم ، ً**العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على تنمية المستدامة** ً ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 189 .

تنبثق عن كل بعد من الأبعاد الثلاثة منظومات فرعية أخرى حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم 01 : تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

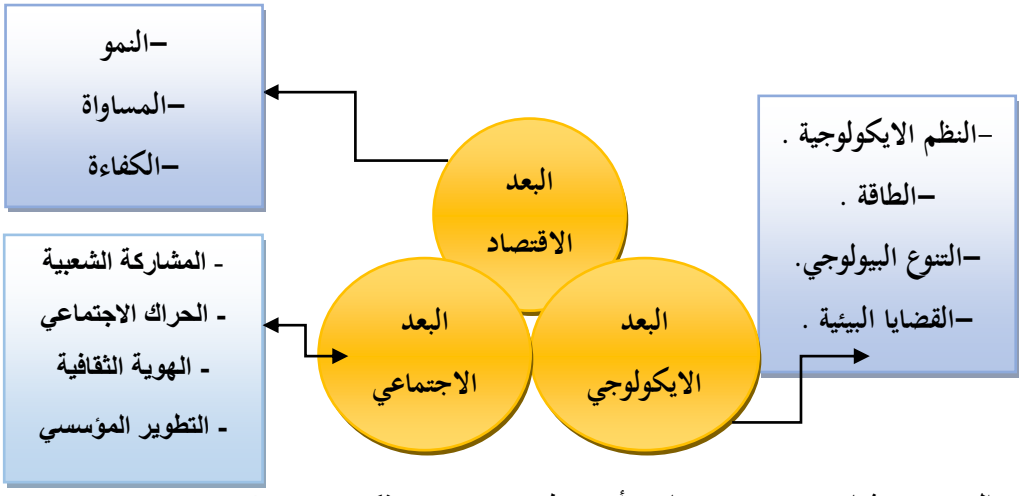

المصدر: عثمان محمد غنيم ،وماجدة أبو زنط ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

3-ماهية الخدمة الاجتماعية : تعرف الخدمة الاجتماعية أنها: منهج مؤسسي منظم يقوم من أجل وقاية الناس من المشكلات الاجتماعية ومساعدتهم على حل ما يعترضهم من مشكلات من أجل دعم إمكانات الناس لأدائهم الاجتماعية .فهي مهنة تمارس لتحقيق خدمات إنسانية وهي نوع من الممارسة العلمية والفنية تمارس بالضرورة في إطار نظام اجتماعي متكامل متعرف به هو نظام الرعاية الاجتماعية[5].

أ- نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية:

تعتبر نشاطات الرعاية الاجتماعية هي البذور الأولى التي نبتت عنها مهنة الخدمة الاجتماعية ، نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تطورت حتى أصبحت مهنة لها مقوماتها وفلسفتها ومبادئها وطرقها ومجالاتها.[6]

ب- خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية :

من الممكن تحديد أهم ما يميز الخدمة الاجتماعية على النحو التالي:

- الخدمة الاجتماعية من المهن العاملة في إطار نظام الرعاية الاجتماعية للمجتمع؛
- الخدمة الاجتماعية من المهن العاملة لتوفير الخدمات للمواطنين ؛

---

[5] فوزي شرف الدين ، **الخدمة الاجتماعية تحليل المهنة الجذور** ، جامعة بنها كلية الأداب ، قسم الاجتماع ، موقع : www.pdffactoryc.com.

[6] نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية وتطورها ، موقع : Facuity.ksu.edu.sa/alasmari-faisal/documents/103/doc.

- تتميز الخدمة الاجتماعية بخاصية التدخل المهني من خلال جهود الممارسة الميدانية كما يمارسها متخصصون يطلق عليهم مصطلح " الأخصائيون الاجتماعيون " ؛
- الخدمة الاجتماعية عليها تلتزم بقيم العدالة والمساواة بين المواطنين ؛
- الخدمة الاجتماعية مهنة وسيطة بين المواطنين ومنظمات المجتمع ؛
- تمارس الخدمة الاجتماعية من خلال مؤسسات حكومية وأهلية ،
- للخدمة الاجتماعية أهداف: علاجية، وقائية، وإنشائية.[7]

ت-أهداف الخدمة الاجتماعية :

للخدمة الاجتماعية أهداف ومباشرة و أخرى غير مباشرة ملخصة كما يلي :[8]

- **الأهداف المباشرة:** و هي واضحة ومتعددة

- مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات حتى تصل إلى أقصى درجة ممكنة من من الرفاهية الاجتماعية والنفسية والجسمية ؛
- مساعدة الأشخاص في كافة المستويات الاجتماعية وتحسين ظروف الحياة لكافة أفراد المجتمع ؛
- وتهدف الخدمة الاجتماعية إلى ربط رفاهية الأفراد برفاهية المجتمع اللذين يعيشون فيه ؛
- مساعدة المواطن المحتاج وأسرته للحصول على المساعدة الاقتصادية الضرورية عن طريق التأمين الاجتماعي أو المساعدات العامة أو المساعدات الخاصة .

- **الأهداف غير المباشرة:**

- زيادة حجم الطاقة المنتجة في أفراد المجتمع ؛
- تجنِب المجتمع أعباء اقتصادية واجتماعية مستقبلية ؛
- تدعيم القيم التكافل الاجتماعي؛
- الاكتشاف المبكر للأمراض التي تنهلك المجتمع ومظاهر التفكك التي تصيبه.

ثانيا / استعراض بعض التجارب العربية والدولية:

تعاني العيد من الدول من سوء الأوضاع الاقتصادية من زيادة حدّة التضخم، وتفاقم مشكلات البطالة والإسكان والرعاية الصحية والتغذية بالتالي على الدول مراعاة الخدمات الاجتماعية خوفًا من ازدياد حدّة الفقر، التفاوت الطبقي، زيادة الجريمة، عدم المساواة في توزيع الدخول و الخدمات،...إلخ سنحاول من خلال هذه التجارب وضع النقاط على الحروف حتى نتعرف على مكانة الخدمات الاجتماعية في الدول.

1/التجارب العربية :

1-1. التجربة الجزائرية في مجالي الوقف و العمل الجمعوي لتعزيز التنمية المستدامة:

---

[7] عبد المنعم البرغوتي ، **الخدمة الاجتماعية** ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، موقع ، https://ar-ar.facebook.com/../posts/85949533744196 .

[8] أهداف الخدمة الاجتماعية ، موقع : https://sites.google.com/site/5edatk/3/emat/ahdaf..

بعد الاستقلال (1962) عمدت الجزائر على استرجاع أملاك الأوقاف التي كان استحوذ عليها المستعمر الفرنسي الغاشم وتم إدماج كل الأملاك الوقفية ضمن أملاك الدولة أو في الاحتياطات العقارية تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية(1998) و بعد صدور دستور 1989/02/29 مكن من إقرار حماية الأملاك الوقفية، وهذا من خلال نص المادة 49، أيضا أحال تنظيم وتسيير الأوقاف إلى القانون الخاص، أما في 1991 فقد تم إصدار قانون الأوقاف تحت رقم 10/91 و يعتبر بمثابة أول تشريع منظم رسميا للوقف الذي اقر الحماية والتسيير والإدارة إلى السلطة المكلفة بالأوقاف، ومن هنا بدأت تجسيد استقلالية القوانين الخاصة بالأوقاف في الجزائر من حيث مختلف الإحكام المتعلقة بها وأيضا الإدارة والتسيير.[9]

-أما فيما يخص قوانين إدارة الأوقاف التي صدرت بعد 1991 سنة نذكر أهمها:

- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 470/94 المؤرخ في 1995/12/25 و الذي مكن من إنشاء مدرية الوقف؛
- ❖ أكدّ برنامج الحكومة المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني في 1997/08/17 على أهمية الأوقاف، وضرورة النهوض بها حتى تكون أداة فعالة تسهم في التنمية الاجتماعية للأفراد.

كما يتسم الوقف في الجزائر بتنوع موارده من قطع أراضي،سكنات،محلات ،حمامات،كنائس مسترجعة،أضرحة ... إلا أن سوء التسيير مع شساعة المحيط الجغرافي يجعل تسيير موارده مهمة صعبة و لا يزال تقليدي يخص العقارات فقط بينما ، لكن منذ سنة 2001 تسعى الدولة تنويع الأوقاف و إدراج الفنادق،المراكز التجارية،مؤسسات النقل الصحي،... و لهذا تم بعث مجموعة من المشاريع في هذا الإطار :

- ❖ إنجاز محل تجاري و إداري ممول من مستثمر خاص بصيغة الامتياز لمدة 20 سنة مقابل 12.000.000.00دج سنويا لحساب الأوقاف؛
- ❖ مشروع بناء 24 محل تجاري بولاية تيارت: وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف؛
- ❖ مشروع بناء مدرسة قرآنية ومركز تجاري بولاية بويرة: يمول من مستثمر خاص، يتم الاستغلال لمدة 20 سنة مقابل دفع 800.000.00دج سنويا لحساب الأوقاف؛
- ❖ مشروع بناء مركز تجاري وثائقي بولاية وهران بالإضافة إلى مشاريع أخرى.[10]

كنتيجة تبقى الجهود التي تبذلها الأوقاف الجزائرية ضعيفة في بلد قارة كالجزائر لما يحويه من موارد مالية و شعب محب للخير ينقصه فقط التأطير و التحسيس و زعزعة الوازع

---

[9]بوقرة رابح، عامر حبيبة،" **دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستديمة – دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية**–،مداخلة في إطار ،ص ص :5–6.

[10]بوقرة رابح، عامر حبيبة،"مرجع سبق ذكره.

الديني لديهم بدل أن تبقى الصدقات تقليدية فقط و مناسبتيه كذلك (رمضان،الأعياد،...) خاصة مع بزوغ أشخاص يملكون الثروة أو بعبارة أخرى يحتكرونها فلو تم تطبيق الزكاة على أموالهم لعم الخير على البلاد و العباد و لما وجد فقيرًا واحدًا في الجزائر ، على رغم من أن الأوقاف تسهم في توفير فرص العمل ومحاربة الفقر والنهوض بالمقومات الاجتماعية ولتحقيق التنمية الاجتماعية المستديمة .

أ.دور العمل الجمعوي في الجزائر في ترقية الخدمات الاجتماعية:

بزغت الحركة الجمعوية في الجزائر في الثمانينات حتى وصلت حدود 11 ألف جمعية و أسهمت في تقليص الإقصاء و سوء توزيع الثروة في الشارع الجزائري و لكن لم تكن تلقى الرعاية الكافية إلا بعد أحداث 11 أكتوبر 1988 و بعد دخول الجزائر عهد التعددية الحزبية انفتحت على العالم الخارجي، كما تأسست معظم الجمعيات في الفترة بعد 1990 مع صدور القانون الجديد 31-90 و فتح آفاقا واسعة للعمل والنشاط والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية .

و بلغ عدد الجمعيات 75 ألف جمعية إلى غاية 2001 تنشط في مجالات مختلفة 50 منها في النشاط العلمي، 19 خاصة بالمرأة ،10 جمعيات دينية و 7 تنشط في مجال حقوق الإنسان ،...و يصب اهتمام الجمعيات بما يعود للفائدة التنموية أو الوقائية أو العلاجية للأمراض المختلفة و الآفات التي يعاني منها المجتمع بل معظمها تندرج ضمن إطار المشاريع السهلة كالرحلات والمعارض، فقد بينت حصيلة المشاريع التي مولتها الدولة لفائدة الحركة الجمعوية بين سنتي 1994 - 1999في عز الأزمة الاقتصادية والأمنية وإعادة الجدولة أن نسبة كبيرة منها عبارة عن أنشطة ترفيهية ومعارض فنية و إلى حدّ ما ثقافية، أي أنها أنشطة استعراضية .[11]

بالتالي النشاط الجمعوي في الجزائر ضعيف و أدائه هزيل يعود إلى أسباب إدارية كعدم المحاسبة و المراقبة للموارد الممنوحة كما تعود لغياب الحس الجمعوي لأغلب رؤسائها فهدفهم يبقى تحقيق المصلحة الخاصة بدل المصلحة العامة و تحقيق الرعاية الاجتماعية للمجتمع مما قد ينجر عنه عزوف المجتمع المدني على مثل هذه الجمعيات مما يعطل مسار التنمية المستديمة.

1-2.التجربة المصرية في مجال الخدمات الصحية :

تلقى الرعاية الصحية في مصر اهتمامًا بهذا المجال منذ القدم و لكنها عرفت تطورًا في السنوات الأخيرة باستحداث إستراتيجية شاملة ترتكز أساسًا على تحسين الخدمات الصحية كما يلي:

- **طب الأسرة**:يهدف إلى دراسة المجتمع و معرفة المشاكل الصحية ، الاقتصادية و الاجتماعية التي يعانونها؛
- تحديد المشاكل و بلورة إستراتيجية لمجابهتها؛
- التعاون مع الهيئات المختلفة ؛

---

[11]عبد الله بوصنوبرة ،**الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010-2011،ص ص :102-105.

- التدريب المستمر للأطباء بالإضافة إلى البعثاثات للخارج لزيادة معارفهم؛
- استحداث نظام لتبادل المعلومات بين الوحدات الصحية؛
- التوعية و التحسيس للمواطنين للتقليل من السمنة و الوقاية من الأمراض الناجمة عنها و تحسين التغذية و ممارسة الرياضة و من الأمراض المعدية من خلال ما يسمى بالإعلام الصحي.[12]

على رغم من الاهتمام بالقطاع الصحي و الخدمات المقدمة إلا أنه لا يزال يعاني من نقص في مجالات مختلفة كقطاع الأمومة (خاصة في المناطق النائية أين ينتشر الفقر) بالإضافة إلى الإعاقات أو الوفيات بسبب الحوادث تستدعي رعاية أكثر بالقطاع.

2.تجارب دولية أخرى:

2-1.تجربة النرويج " مدينة أوسلو أنموذجًا للخدمة الاجتماعية "

اعتمدت حكومة النرويج على مدينة أوسلو كإستراتيجية للتنمية المستدامة و سميت ً**بالورقة البيضاء** ، وهذه الإستراتيجية تأخذ بالحسبان الحالة التي وصلت إليها عملية التنمية العمرانية والبيئية المستدامة في العالم في نهاية 2002 ، كما عمدت إلى درس الوضع الراهن للمدينة آنذاك ومجموعة التحديات التي يمكن أن تواجهها ، ومن ثم وضعت رؤية مستقبلية مستدامة حتى نهاية 2014 فضلا عن ضرورة المراجعة كل 4 سنوات ، ومن الأعمال التي تمّ تحقيقها خاصة في مجال حماية البيئة يمكن ذكر ما يلي:

- ✓ حماية البنى التحتية الخضراء والزرقاء في أوسلو محاطة بهضبة غابات خضراء ، حيث تشكل الغابات المحمية داخل حدود المدينة 3/2 من المساحة فضلا عن وجود الحدائق والبحيرات وثمانية أنهار تسري عبر النسيج العمراني ، فالسكان يستمتعون بالتواصل مع الطبيعية ؛
- ✓ تمتاز مدينة أوسلو بجو يحتوى على نسبة قليلة جدا من انبعاثات الغاز ، فالسكان يستخدمون الكهرباء الناتجة عن الطاقة المائية في نظام التدفئة ؛
- ✓ يتم أيضا إحراق النفايات المنزلية الشئ الذي يقلص من الانبعاثات الغازية السامة ، ويتم استخدام الوقود البيئي والطاقة الحرارية الأرضية ؛
- ✓ 3/2 من السكان من يستخدمون السكك الحديدية الكهربائية أو المشي؛
- ✓ تؤمن أوسلو بمبدأ الفروع ، وقد ألقت مركزية الأقسام المهمة في المدينة الاجتماعية والثقافية والصحية ووزعتها على 25 مقاطعة عمرانية الكل منها لجنة حكومية تشرف عليها نائبون محليون ؛
- ✓ أغلب المقاطعات العمرانية تطبق الأجندة /21/ وتعد مدينة أوسلو أيضا واحدة من ثلاث مدن أوروبية فازت بكونها مدينة مستدامة عام 2003 .[13]

---

[12]دراسة تم إعدادها من قبل جمعية التنمية الصحية و البيئة ، **الحالة الصحية و الخدمات الصحية في مصر**،2005،ص ص27-29.

[13]ريدة زينب ، سليمان منها ، ً **التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ً ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول ، 2009 ، ص 503 .

بالتالي يستخلص أن هناك ثقافة حماية البيئة لدى الحكومة و الشعب في أوسلو على حدٍّ سواء مما سمح بحماية الممتلكات(الموارد) و العباد (صحتهم) و هذا ما ينقص الكثير من الدول العربية من ضمنها الجزائر.

2-2.التجربة التركية في التنمية الاقتصادية :

يشير الكثير من الكتاب الاقتصاديين إلى موضوع التجربة التركية في تحقيق التنمية المستدامة وكيف تحولت تركيا خلال عشر سنوات أي منذ العام 2002 من دولة تعاني التضخم والبطالة والمديونية ومن معدلات نمو بالسالب وصلت (سالب9) إلى دولة متقدمة اقتصاديا تحتل المكانة السادسة عشر في أقوى اقتصاديات العالم ونسبة نمو تصل إلى 9% سنويا وبجوارها دول أوروبا التي تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة ، يرجعونها إلى ركائز رئيسية أهمها اعتماد الخدمات كسبيل لتعزيز نمو البلاد: [14]

- **التعليم :** عملت تركيا على القضاء على الأمية وبناء المدارس وإعطاء الحوافز للمعلمين والطلاب فأصبح التعليم ولا يزال يحتل **أعلى نسبة في ميزانية الدولة** وبنيت المدارس في كافة المناطق النائية وأعطيت الأمهات رواتب رمزية تشجيعا لمتابعة تعليم أبنائهن في المدارس وانخفض عدد الطلاب في الصف الواحد من 55 طالب إلى 35 وأصبح التعليم بشكل بديهي مجانيا. [15]
- **الصحة :** وهي تحتل **النسبة الثانية في ميزانية الدولة** وقامت تركيا بتوفير العلاج المجاني في كافة المستشفيات الحكومية والخاصة بالمجان وتؤدي الخدمة بكفاءة عالية إلى أن أصبح العديد من الدول تتطلع إلى هذه التجربة وسر النجاح فيها وكيف قامت الدولة برفع رواتب الأطباء بهدف تحسين الكفاءة في العمل وزيادة الإنتاجية ويستطيع المواطن التركي اليوم العلاج بالمستشفيات الحكومية أو الخاصة ولا يوجد فرق بينها من حيث الخدمة المجان .[16]

3-2.التجربة اليابانية في التعليم كركيزة أساسية للتنمية المستقبلية:

أولت الدولة اليابانية أهمية بالغة للتعليم من خلال الاعتراف بالركيزة الأساسية ألا و هو المعلم فتجد الرعاية و التقدير احترام اليابانيين شعبًا و حكومة بالتعليم و المعلمين و لهم مكانة اجتماعية مرموقة و المرتبات المغرية التي توفر لهم حياة مستقرة كريمة تؤكد ذلك ،كما يدقق في اختيارهم فكلهم ذوي مستوى جامعي و لكنهم رغم ذلك يجتازون امتحانًا

---

[14]التجربة التركية في التنمية الاقتصادية – عقار فلسطين ، موقع ، aqarfelesteen.ps/2250.htm

[15]تركي عادل، **تجليات التجربة التركية الاقتصادية أبهرت العالمً** ، ندوة التجربة التركية في التنمية الاقتصادية ، مركز لندن ، 17فبراير 2016 .

[16]التجربة التركية في التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره .

شفويًا و كتابيًا حتى يختار أحسنهم كما تمتاز العلاقة بالجدية في التعليم و الحميمية مع التلاميذ تصل إلى حدّ تبادل الزيارات معهم لمعرفة المحيط الذي يعيشون فيه .[17]

و من أهم خصائص التعليم في اليابان بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ملخصة على شكل نقاط فيما يلي:

- يمزج نظام التعليم الياباني بين النظام المركزي و اللامركزي، و لكن عمومًا يغلب عليه طابع المركزية الذي يتسم بتوفير المساواة في التعليم ونوعيته لمختلف فئات الشعب على مستوى الدولة، وبذلك يتم تزويد كل طفل بأساس معرفي واحد بمقرر واحد تعده الوزارة مع عدد ساعات التدريس؛
- بعد الحرب العالمية الثانية تحول التعليم الياباني إلى تعليم يعتمد على عنصر التدريب و التفكير أكثر مما يعتمد على النقل والحفظ ما يؤكد نتائج المسابقات التي يتفوق فيها التلميذ الياباني على الأمريكي و الفرنسي و البريطاني خاصة في مجال الرياضيات و العلوم حيث يبلغ عدد المهندسين 60000 لكل مليون نسمة كما ينخرط 800000 في مراكز الأبحاث التطوير؛
- يستمد النظام التربوي الياباني أهم مقوماته من مجتمعه و احتياجاته ولا يستنسخ النماذج التربوية الأجنبية ؛
- يعد التعليم في اليابان خدمة وطنية عامة وواجبًا قوميًا؛
- تكمن نقطة قوة التعليم في اليابان تدريب الشبان و الشابات على التنظيم و العمل و الاتكال على النفس كما تعدّ الفتاة كي تكون زوجة ناجحة.[18]

يستخلص من التجربة اليابانية أن الأساتذة في أعلى هرم الاهتمام مما ينعكس إيجابًا على المجتمع ككل فكاد أن يكون المعلم رسولاً .

الخاتمة:

ما يمكن استخلاصه في آخر هذه الورقة البحثية من خلال ما تناولناه من تعاريف حول التنمية و العمل الاجتماعي و ما استقيناه من تجارب دولية مختلفة أن :

- اهتمام الحكومات بالخدمات الاجتماعية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ، الاجتماعي للبلدان و التجربة التركية أنموذجًا حقيقي سمح بنقلة نوعية بالبلاد في فترة وجيزة إلى مصف الدول المتقدمة؛
- التعليم ركيزة أساسية في المجتمع و التجربة اليابانية الفريدة من نوعها تعزز ذلك لما توليه من الأهمية البالغة لهذا القطاع الحساس الذي يسمح حقيقة إذا اعتني به بنقلة نوعية عكس البلدان العربية و الإسلامية التي تغيب عن هذه السياسات التنموية على رغم من أن ديننا الحنيف يهتم بتربية الطفل و متابعته إلى أن يصل إلى التمييز **"لاعبه سبعاً،صاحبه سبعًا،و أمره بالصلاة إذا بلغ عشرًا".حديث شريف"** مع إعداد الشباب و متابعتهم لخوض عراك الحياة.

---

[17] حسن الباتع عبدالعاطي، " **التجربة اليابانية.. نموذج الترقي بعد التردي**" ، تم تحميله من الموقع:
http://almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=360&Model=M&SubModel=157&ID=400&ShowAll=On%20
بتاريخ 23.4.2016.

[18] حسن الباتع عبد العاطي، مرجع سبق ذكره.

- البلدان العربية تعرف نقصًا فادحًا في مجال الخدمات العمومية و التجربة الجزائرية و المصرية تؤكد ذلك فقطاع الصحة مريض في مصر فالواقع شيء و الإستراتيجيات المعدة شيء آخر ، أما عن الجانب الجمعوي و الوقف في الجزائر فهما يتخبطان كذلك في دوامة فالشعب في واد و الجمعيات في وادٍ آخر.

و أخيرًا لا بدّ من **تفعيل دور الخدمات الاجتماعية للشعوب** حتى تتحقق العدالة الاجتماعية مما يخلق الثقة في الحكومات بالتالي خدمة الوطن و حب العمل و الإبداع أما العكس يخلق الفوارق و يعزز انتشار الفقر و الجريمة لعدم رعاية الأفراد و حاجياتهم الاجتماعية.

قائمة المراجع:

1- العايب عبد الرحمن ، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2011/2010.

2- إزابيل آورتبر ، " **السياسة الاجتماعية**"، دراسة من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ، نيويورك ، 2007.

3-باتز محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على تنمية المستدامة ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2003.

4. بوقرة رابح، عامر حبيبة،" **دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستديمة** - دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية.

5.تركي العادل ، **تجليات التجربة التركية الاقتصادية أبهرت العالم** ، ندوة التجربة التركية في التنمية الاقتصادية ، مركز لندن ، 17فبراير 2016 .

6.حسن الباتع عبدالعاطي، **التجربة اليابانية.. نموذج الترقي بعد التردي** ، تم تحميله من الموقع:
http://almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=360&Model=M&SubModel=157&ID=400&ShowAll=On%20 بتاريخ 23.4.2016

7- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية : الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية** ، مجلة الشؤون العربية ، دولة الكويت ، العدد 125 ، 2006 .

8-فوزي شرف الدين ، **الخدمة الاجتماعية تحليل المهنة الجذور** ، جامعة بنها كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، موقع : www.pdffactoryc.com

9- عبد المنغم البرغوتي ، الخدمة الاجتماعية ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، موقع ، https://ar-ar.facebook.com/../posts/85949533744196.

10.نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية وتطورها ، موقع : Facuity.ksu.edu.sa/alasmari-faisal/documents/103/doc.

11- أهداف الخدمة الاجتماعية ، موقع :
https://sites.google.com/site/5edatk/3/emat/ahdaf..

12-عبد الله بوصنوبرة ،**الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

13- دراسة تم إعدادها من قبل جمعية التنمية الصحية و البيئة ، **الحالة الصحية و الخدمات الصحية في مصر**،2005.
14-تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009 ، **تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** ، برنامج الأمما المتحدة الإنمائى ، المكتب الإقليمية لدول العربية ، بيروت ، 2009 .
15-ريدة زينب ، سليمان منها ، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الأول ، 2009 ، ص 503 .
16-التجربة التركية في التنمية الاقتصادية – عقار فلسطين ، موقع ، aqarfelesteen.ps/2250.htm.